‘Yandoto Academic Journal of Arabic Language and Literature
ISSN: 2714-4712 (Print & Open Access)

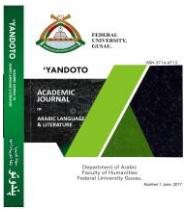

صرف الأسماء التي لم تستوف شروط المنع

By

Ahmad Shehu Musawa (PhD)

مستخلص

الاسماء الممنوعة من الصرف هي: كل الأسماء التي تجردت من التنوين وأنها ترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة، وتجر بالفتحة نيابة على الكسرة، وهذا هو الشأن في كل اسم من هذا الباب، ما دام أنه مجرد من "أل" والإضافة. وهذه المقالة تهدف إلى إبراز كيفية صرف هذه الاسماء عن القاعدة المعروفة تحت النقاط الآتية: المقدمة المشتملة فيها مفهوم المقالة؛ وذكر العلل المانعة من الصرف؛ وأحكم الأسماء الممنوعة من الصرف؛ وكيفية صرْفُ الاسماء الْمَمْنُوعة مِن الصرفِ، ثم اكتشف بأن الاسماء قد تنصرف بعدم استكمال بعض الشروط
المعينة.

ABSTRACT

The Arabic language indeclinable nouns; are the form of nouns that are free from Nunnation and Vowelization with Kasrah, the system analysis in these nouns, is to be Vowelization with Dhoummah when its subject or its associate, and Vowelization with Fathah when its object or its associate, and Vowelization with Fathah when the preposition comes before it or its associate, instead of Kasrah; these are the nature of each and every Arabic language indeclinable nouns, also it must be free from definitive and possessive. This article aims to highlight how to change the rule govern to these types of nouns through the followings; introduction which consist the definition of the concepts; the actual causes that stopped the nouns from having fully Vowelization; how to change the nouns from the rule govern; the article concludes with some recommendations.

تقديم

الحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على أفصح العرب لهجةً، وأوجزهم عبارةً وأبلغهم حجّةً، وأعذبهم كلماً وأغزرهم حكماً، وأصدقهم حديثاً، وأعلمهم بلغات قبائل العرب، وأقدرهم على مخاطبة كل قبيلة بلغتها،

وعلى آله وصحبه وأزواجه الطاهرين الذين ورثوا العربية كابراً عن كابرٍ إذ يتحدثون بسليقة، وسجيةٍ، ومن سلك نهجهم ووالى طريقتهم إلي يوم الدين.

أما بعد؛ فنزول القرآن بلسان عربي مبين إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لم ينف أن تكون رسالته إلى الناس كافة كما كانت دعوته إلى الخلق عامة، أن الباعث على وضع علم النحو تفشي اللحن وتسرب الكلمات الدخيلة من لغات الأجانب نتيجة لاختلاط العرب بالموالي وغيرهم الأمر الذي أدى إلى شيوع اللحن في الكلام، والخشية من أن يتسرب إلى كتاب الله العزيز، ومن الأبواب التي قام باهتمام القدامى في الاستنباط؛ الباب "ما لا ينصرف" الذي اختلاف النحاة فيه، أهو الممنوع من التنوين، أو الجر بالكسرة، أو كلاهما، وسيأتي البيان حوله، وهذا الباب في علم النحو مهم جداً، وفائدته ومكانته كثيرةٌ، وجد العناية الكاملة عند النحويين، قلَّ أن تجدَ كتابا مؤلفاً في النحو، منذ بداية تدوين اللغة وتطورها، نثراً كان أو شعراً إلا وتجد له حظاً منه. ولأن القرآن جاء بكامل الإعراب، ومن ضمن ما جاء به القرآن الأسماء الممنوعة من الصرف، ومصداق ذلك ما قاله الشيخ عبد السلام بن الحسين بن حمدون بن محمد البرناوي في قصيدته:

وَقَدْ أَتَى فِيهِ بِمَا لاَ يَنْصَرِفُ * مِنَ الأَسَامي وَكَذَا مَا يَنْصَرِفُ.

فَلْيَجْتَهِدْ بِالنَّحْوِ كُلَّ الْجُهْدِ * فِى كُلِّ أَوْقَاتٍ أَيَا ذَا الصَّيْدِ.

وُجُودُ النَّحْوِ بِصَرْفِ وَافْصَحَا * مَنْ فَاتَهُ النَّحْوُ يَكُونُ أَفْضَحَا.

وَضَحْكَةً بَيْنَ الْوَرَى مُعَيِّباً * فِى لَفْظِهِ مُلَّحناً مُخَيَّباً.[١]

ولهذه المقالة أهميتها وأصالتها؛ ومن أهميتها أن الموضع ذات صلة بالأسماء العربية وغيرها، ومن ذلك تعلقه بكتاب الله تعالى ولغته؛ ثم إنه تناول ظاهرة من ظواهر العلوم العربية المهمة للمجتمعات التي تتمتع بثُنائيّة اللغة؛

أولا: لاتصاله المباشر بدراسة كتاب الله عز وجل.

ثانيا: لاشتماله على الجانب النظري والتطبيقي.

وإضافة إلي ذلك أنَّ هذه المقالة تهدف في إبراز هذه الظاهرة عن طريق تحليلها ووضعها في حقولها؛ وتنهج كذلك في معالجة هذه القضايا المهمة، حيث تبدأ بذكر أحكام الأسماء الممنوعة من الصرف، وكيفية صرفها، مما يتيح للقارئ أو الباحث فرصة الحصول على بغيتها المنشودة بسهولة ويسر تحت النقاط الآتية:

أ – بيان العلل التي تمنع الاسم من الصرف.

ب – ذكر أحكام الممنوعة من الصرف

ج – تحديد الأسماء التي لم تسنوف من شروط المنع وكفية صرفها.

وهذه المقالة مشتملة فيها ثلاثة أنواع؛ المقدمة المشتملة على مفهوم المقالة؛ ثم صلب الموضوع المشتمل على ذكر أحكام الأسماء الممنوعة من الصرف التي لم تستوف الشروط، وكيفية صرفها؛ وختمت بذكر نتائج البحث والتوصيات؛ استخدمت الإحالة في السور والآيات كما كانت مستعملة حالياً، واستغنيت بذكر تاريخ الوفات في الأعلام بدلاً من التراجم في الهوامش، وأما في ذكر المصادر والمرجع، واستخدمتُ بعض رموز نيابة عن هذه مثل: "د. ت." يقصد بها دون التحقيق و"د. ط." يقصد بها دون الطبعة، و"د. ن." يقصد بها دون الناشر، و"د. س." يقصد بها دون السنة، و"ج" يقصد بها المجلد، و"ص" يقصد بها الصفحة. وهكذا، والله أعلم.

مفهوم كلمة الصرف

الصرف لغة: ردُّ الشيءِ عن وَجْهِه، صَرَفه يَصْرِفه صَرْفاً فانْصرفَ و"صارَف" من باب ضرب[٢]أي: صارَفَ نَفْسَه عن الشيءِ صَرَفَها عنه،

الصَّرْفُ عند اصطلاح العلماء: تأتي الكلمة على معان عدة منها: التوبة، والحيلةُ، والتَّقَلُّبُ، الميل، والفَضْلُ. الصَّرْفُ: التوبة، رُوِيَ عن النبيّ (صلى الله عليه وسلم) في ذكر المدينة فقال: «لا يُقبَل منه صَرْفٌ ولا عَدْلٌ».[٣]

والصّرفُ: الحيلةُ، ومنه فلان يتصرّف، أي: يحتال. قال الله جل (فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا) [سورة الفرقان: الآية، ١٩.] ويقال للرجل المحتال: صَيْرَفٌ وصَيْرَفيّ، ومنه قولُ أمية بن أبي عائذ الهذلي:

قد كنتُ وَلاّجاً خَروجاً صَيْرَفاً * لم تَلْتَحِصنِي حَيصَ بَيص لحَاصِ.[٤]

والصَّرْفُ: التَّقَلُّبُ، قيل: فلانٌ يَصْرِفُ ويتَصَرَّفُ ويصطَرِفُ لِعِيَالِه، أي: يَكتسب لهم. وفي حديث أبي إدريس الْخَوْلانِيّ أنه قال: (من طلب صَرْفَ الحديث يَبْتَغِي به إقبالَ وجوهِ الناس إليه لم يُرَح رائحةَ الجَنَّة).[٥] وصَرْفُ الحديث أن يزيد فيه لِيُمِيلَ قلوبَ الناس إليه، أُخِذَ من صَرْفِ الدّراهم.

والصرفُ: الفَضْلُ، يقالُ: لهذا صَرْفٌ على هذا، أي: فضل. ويقال: فلان لم يُحسن صَرْفَ الكلام، أي: فضلَ بعض الكلام على بعضٍ. وقيل لمن يُمَيِّز ذلك: صَيْرَفٌ وصَيرَفيّ. وتصريفُ الرّياح: صَرْفُها من جهة إلى جهة. وكذلك تصريف السُّيُول والخيول والأمور والآيات.[٦]

والصرف: يُعنى من هذا البحث بالصرف الذي هو بمعنى التنوين، لا الصرف الذي بمعنى علم الصرف بأكمله الذي سيأتي البيان حوله عند النحاة القدامى والمحدثين، وترد كلمة الصرف، لثلاث معان وهي: "الصريف"، و"الانصراف"، و"الصرف".

أولاً – الصريف: وهو الصوت، ومنه صَرِيفُ الأقلام." ومنه صوت السرير، ويقال "الصَّرِيفُ": صوت الأسنان إذا ضربتْ بعضُها ببعض. منه قوله تعالى: (...وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُون) {سورة البقرة: الآية، ١٦٤.} أي: هبوبها من جهة إلى أخرى، ومن حال إلى حال، تحريك أو الوقار، تحريكاً يضطرب به عن موضعه، ومنه قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم–: « لما انتهيت إلى السماء السابعة لم أسمع إلا صريف الأقلام».[٧] وقولُ النابِغَةِ يصفُ ناقةً:

مَقْذُوفَةٍ بدَخِيسِ النَّحْضِ بازِلُها * له صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بالمَسَدِ.[٨]

و"الصريف": صوت ناب البعير حين يصرف إذا حرق أحدهما بالآخر، أو"الصريف": صوت البكرة، صوتها عند الاستقاء، وإنما سمي التنوين صرفاً لأنه صوت.

ثانياً – الانصراف: وهو الرجوع، ومنه قوله تعالى: (...ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُون) {سورة التوبة: آية ١٢٧.} يحتمل أن يراد الانصراف بالأبدان أو الانصراف بالقلوب عن الهدى! أو"ثم انصرفوا" فيه معنيان: أحدهما: انصرفوا عن مواضعهم، والآخر: انصرفوا عن الإيمان. وقيل: "عن الصلاة والخطبة والحق والهدى."[٩] ومنه: أَنَّ أَبَا ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ . صلى الله عليه وسلم .: «لاَ يَزَالُ اللَّهُ – عَزَّ وَجَلَّ – مُقْبلاً عَلَى الْعَبْدِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ، فَإِذَا صَرَفَ وَجْهَهُ انْصَرَفَ عَنْهُ »[١٠] أي إنصرف خيره وثوابه.

قال ابن عباس – رضي الله عنهما–: "لا تقولوا إذا صليتم انصرفنا من الصلاة فإنَّ قوماً انصرفوا فصرف الله قلوبهم، ولكن قولوا قد قضينا الصلاة."[١١] ويؤيّد ذلك بقولك أن الأمير صرف وجهه عن فلان، إذا قطع خيره عنه ولم يحسن إليه في المستأنف كما أحسن إليه فيما قبل، ومنه قال حسان بن ثابت – رضي الله عنه–:

إذا انصرَفَتْ نفسي عن الشيء مرّةً * فلستُ إليهِ آخرَ الدهرِ مقبلا.[١٢]

وإنما سمي التنوين صرفاً لرجوع الاسم عن شبه الفعل.

ثالثاً– الصرف: ويأتي لمعانٍ كثيرة تعود في جملتها إلى التغيير، ومنه قوله تعالى: (فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيم) {سورة يوسف: الآية ٣٤.} أي: أيده بالتأييد القدسي. ومنه عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ– صلى الله عليه وسلم– قَالَ « مَا عَلَى الأَرْضِ مُسْلِمٌ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ إِلاَّ آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهَا أَوْ صَرَفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا مَا لَمْ يَدْعُ بِمَأْثَمٍ أَوْ قَطِيعَةِ رَحِمٍ ».[١٣] وقال النابغة:

ومَا الدَّهْرُ إلاَّ صَرْفُ يَوْمٍ ولَيلَةٍ * فَمُخْطِفَةٌ تُنْمِي ومُقْعِصَةٌ تُصْمِي.[١٤]

وقال أبو العتاهية:

ألا إنّ صَرْفَ الدهرِ يُدْنِي ويُبْعِدُ * ويُمْنِعُ بالألأَّف طوراً ويفقدُ.[١٥]

وصرف الدهر حادثانه، وصرف الكلمة إجراؤها بالتنوين. وقولُ صَخْرِ الغَيِّ:

عاوَدَنِي حُبُّها وقد شَحَطَتْ * صَرْفُ نَواهَا فإنَّنِي كَمِدُ.[١٦]

أَنَّثَ الصَّرْفَ لتَعْلِيقِهِ بالنَّوَى، وجَمْعُه صُرُوفٌ، وصرف نواها الوجه الذي تصرف إليه قصدها. والصَّرْفُ: اللَّيْلُ والنَّهارُ، وهما صِرْفانِ.

الصرف في الاصطلاح

ولقد حاول النحاة القدامى والمحدثون الإتيان بتعريفات مختلفة كلها تقارب المعاني المستقلة المقصودة، والمراد بها كلها التنوين وبعض النحاة يسمى التنوين كله "صرفا".

الصرف عند القدامى:

١ – الصرف عند سيبويه (ت: ١٨٠ هـ) "يعنى التنوين لا الجر بالكسرة."[١٧]

٢ – وعند أبي العباس المبرد (ت: ٢٨٥هـ) : "إن حق الأسماء أن تعرب جمعاً وتصرفاً، فما امتنع منها من الصرف فلمضارعته الأفعال؛ لأن الصرف إنما هو التنوين، والأفعال لا تنوين فيها ولا خفض."[١٨]

٣ – وأما عند أبي الفتح، عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) قوله: "وتبقي التنوين الذي جاء لمعنى الصرف".[١٩]

٤ – وعرفه أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) بقوله: "إن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف."[٢٠]

٥ – وأما ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) فقد ذكر الصرف في ألفيته بقوله:

الصَّرْفُ تنوينٌ أَتَى مُبَيِّنا * مَعْنًى بِهِ يكونُ الاسمُ أَمْكَنَا.[٢١]

وتابعهم في ذلك علماء في مصنفاتهم وأخص بالذكر منهم: عليُّ المرادي، (ت: ٧٤٩هـ) صاحب توضيح المقاصد والمسالك بقوله: "الصرف تنوين يبين كون الاسم باقياً على أصالته، أي غير مشابه فعلاً ولا حرفاً." وتبعه في ذلك كثير من الشارحين؛ منهم ابن عقيل المصري (ت: ٧٦٩هـ) والأشموني (ت: نحو ٩٠٠ هـ) صاحب شرح الأشموني، ومحمد بن مصطفى بن حسن الخضري (ت: ١٢٨٧ هـ) صاحب حاشية الخضري، وغيرها من الشروح.

ثانياً: الصرف عند المحدثين:

١ – الصرف عند عباس حسن(ت: ١٣٩٨هـ): هو "قسم يدخله نوع أصيل من التنوين، لا يدخل غير هذا القسم، ولا يفارقه في حالات إعرابه المختلفة، وإذا ذكرت كلمة "التنوين" خالية من التقييد الذي يبين نوعه كان المقصود: "تنوين الأمكنية" أي "الصرف."[٢٢]

٢ – وأما الصرف عند حسين بن أحمد بن عبد الله، المدرس بمعهد تعليم اللغة العربية بالجامعة الإسلامية فهو: "الصَّرْفُ التنوين فالاسم المنصرِف، هو: الاسم الذي يُنَوَّن."[٢٣]

٣ – وأما الصرف عند حمد بن صالح: فهو التنوين، والاسم المنصرف: الذي يلحقُ الصرفُ آخرَهُ، وهو الأصل في الأسماء.

اختلاف المصطلح حول كلمة الصرف:

اختلف النحويُّون في الصرف فذهب المحقَّقون إلى القول "بأنَّ الصرف هو التنوين وحده." وقال آخرون: "هو التنوين والجر." وأما المحقَّقون فاحتجوا بما يلي:

الأول: الصرف "تنوين" فقط كما هو مذهب المحققين، "وأما الجر بالكسر فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجوداً وعدماً لتآخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف."

الثاني: "هو من صريف الناب والبكرة والقلم وهو الصوت الذي يكون من هذه الأشياء وعلى هذا يكون الصرف هو"التنوين وحده" لأنَّه صوت يلحق آخر الاسم."

الثالث: وقد يجاب بأن المراد بالتنوين علامة الصرف أو المتمكن لا نفسه والعلامة لا يجب انعكاسها وهو(التنوين) علامة الأخف والأمكن، والكسر يؤاخيه في الاختصاص بالاسم. واحتجَّ الآخرون بأقوال منها:

الأول: أنَّ الصرف من التصريف وهو التقليب والجرُّ زيادة تغيير في الاسم فكان من الصرف.

الثاني: أنَّ التنوين مُنع منه هذا الاسم لشبهه بالفعل لكونه من خصائص الأسماء والجرّ بهذه الصفة فيكون من جملة الصرف."

الثالث: هو من صرفت الشيء وصرَّفته إذا ردَّدته وقلَّبته في الجهات وعلى هذا يكون، الجرُّ من الصرف "إذ به يزيد تقليب الكلمة و الأوّل هو الوجه."

اختلاف المصطلح حول تسمية الباب

اختلف النحويون حول تسمية هذا الباب حيث بين كل رأيه؛ "والمنصرف وغير المنصرف" عبارة البصريين، واصطلاح الكوفيين "المجرى وغير المجرى." يجري في تعبيرات بعض القدماء استعمال كلمة: "الإجراء" بمعنى"الصرف" و"عدم الإجراء "بمعنى:" منع الصرف." وبعض النحاة يسميها "ما لا يُجْرى" ويسمى الأَسماءَ المنونة: "ما يُجْرى" فالصرف هنا، والتنوين، والإجراءُ، اصطلاحات بمعنى واحد: يراد بها التنوين والجر بالكسرة. ومصداق ذلك ما أنتجه كبار علماء المذاهب النحوية في ميدان تأليفهم حيث أيّد كل بما سماه مذهبه في تسمية هذا الباب، وعلى سبيل المثال:

ما ذكره الفرَّاء (١٤٤- ٢٠٧هـ = ٧٦١ - ٨٢٢م) في كتابه "معاني القرآن": وهو من الطبقة الثانية من طبقات الكوفيين، وذلك عند تفسير قوله تعالى: إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى) { النازعات: ١٦.} وفي كلمة ژ طُوًى... هو واد بين المدينة ومصر، فمن أجراه قال: هو ذكرٌ سمينا به ذكراً، فهذا سبيل ما يُجْرى، ومن لم يجره جعله معدولاً عن جهته، كما يقال: رأيت عمر، وذفر، ومضر لم تصرف لأنها معدولة عن جهتها، كأن عمر كان عامراً، وزفر زافراً، وطوى طاوٍ، ولم نجد اسماً من الياء والواو عدل عن جهته غير طوى، فالإجراء فيه أحب إليّ: إذ لم أجد له فى العدول نظيراً.[٢٤]

ومما نصه ابن الأعرابي (نحو ١٧٠هـ- نحو ٢٣٠هـ = نحو ٧٨٦- نحو ٨٤٥ م) من كتابه "النوادر" وهو من الطبقة الثالثة من طبقات الكوفيين، "ويجرون" اسم الرجل إذا كان اسمه موسى؛ فيقولون هذا موسى قد جاء؛ فيلحقونه بأوسيت؛ "فيجرونه." ومن جعله أعجمياً لم "يجره،" وجعله بمعنى: "فعل". وقال الكسائي: سمعتهم يؤنثون كلمة "موسى"، ولا "يجرونها؛" فيقولون هذه موسى. كما ترى."[٢٥]

ولثعلب (٢٠٠ - ٢٩١ هـ = ٨١٦ - ٩١٤ م) كتاب سماه "ما يجري ومالا يجري". وهو من الطبقة الرابعة من طبقات الكوفيين، لانعلم عنه شيئاً اللهم إلا ما ذكره حاجي خليفة في كتابه "كشف الظنون" وذكره في كتابه "مجالس ثعلب" وذلك عند تفسير قوله تعالى: ژئۇ ئۆ ئۆژ {سورة الأنعام:٩٤.} وفُرَادَى واحدها فَرَدٌ وفَرِيد وفَرِدٌ وفَرْدانُ، وفرادى، وفراد لا يجرى. وأنشد عن الفراء: قول ابن مقبل: تَرَى النُّعَرَاتِ الزُّرْقَ تَحْتَ لَبَانِهِ * فُرَادَى ومَثْنَى أَضْعَفَتْهَا صَوَاهِلُهْ.[٢٦]

ومما ذكره الثعالبي (٣٥٠- ٤٢٩ هـ=٩٦١- ١٠٣٨م) في كتابه "التمثيل والمحاضرة" يشتمل على أمثال الجميع، ويضم نشر ما يجري مجراها من ألفاظهم، ويتضمن ما يأخذ مأخذها من فرائد النثر.[٢٧]

وأيدهم على ذلك أبو العباس المبرد(٢١٠ - ٢٨٦ هـ = ٨٢٦ - ٨٩٩ م) في كتابه "المقتضب":"وهو من الطبقة السادسة من طبقات البصريين، "باب ما يجرى وما لا يجرى."[٢٨]

ومن البصريين

سماه سيبويه في كتابه (١٤٨- ١٨٠هـ= ٧٦٥- ٧٩٦م) "وهو رائد وإمام الطبقة الرابعة من طبقات البصريين، حيث قال: "هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف."[٢٩]

وللزجاج (٢٤١ - ٣١١ هـ = ٨٥٥ - ٩٢٣ م) كتاب سماه "ما ينصرف وما لا ينصرف" وهو من البغداديين الذين ظهرت عليهم في دراستهم للنحو النزعة البصرية.

وفي "الأصول في النحو" لابن السراج (٠٠ - ٣١٦ هـ ٠٠ - ٩٢٩ م) وهو من البغداديين، ذكر ما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف.[٣٠]

والزمخشري (٤٦٧ – ٥٣٨ هـ = ١٠٧٥ – ١١٤٤ م) ذكر المنصرف وغير المنصرف في كتابه "المفصل" في صنعة الإعراب.

وفي "أسرار العربية" لابن الأنبارى : (٥١٣ – ٥٧٧ هـ = ١١١٩ – ١١٨١ م) باب ما ينصرف وما لا ينصرف.

العلل المانعة من الصرف

تواترت البحوث والتأليفات حول كلمة "العلة" ونتيجة ذلك كله أن التعليل لم يكن أصلاً في النحو، وإنَّ أصلها في الفلسفة والفقه والمنطق، وعلى هذا فالعلة على ثلاثة أنواع وهي: العلة المنطقية، أو الكلامية؛ والعلة الفقهية؛ والعلة النحوية.[٣١]

العلة في اللغة

تأتي العلة في اللغة على معان منها: المرض يقال: " عَلَّ يَعِلُّ واعتَلَّ أَي مَرِض فهو عَلِيلٌ وأَعَلَّه اللهُ ولا أَعَلَّك اللهُ أَي لا أَصابك بِعِلَّة[٣٢] العلة: ما يتلهى به والضرة. والجمع: علات. وبنو العلات: بنو رجل واحد من أمهات شتى، وفي الحديث: «الأنبياء أولاد علات إيمانهم واحد وشرائعهم مختلفة».[٣٣] ويقابلهم بنو الأخياف: وهم بنو الأم الواحدة من آباء شتّى.

العلل النحوية

يعنى بها التعليل للأحكام النحوية الواردة، وذلك كالتعليل لدخول التنوين في الكلام، والتعليل لثقل الفعل، وخفة الاسم.[٣٤]

العلل المانعة من الصرف

العلل المانعة من الصرف تسع باتفاق العلماء وهي: العدل، والوصف، والتأنيث، والمعرفة، والعجمة، والجمع المتناهي، والتركيب المزجي، والنون الزائدة من قبلها ألف، ووزن الفعل. قال ابن الحاجب: غير المنصرف ما فيه علتان من تسع، أو واحدة منها تقوم " مقامهما، وهي:

عَدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ * وعُجمة ثم جمعٌ ثم تركيبُ.

والنون زائدةٌ من قَبلِها ألفٌ * ووزنُ فعل وهذا القول تقريبُ.[٣٥]

تقسيمها:

وهي منقسمة إلى قسمين: معنوي؛ ولفظي، فالمعنوية منها: العلمية والوصفية، وباقيها لفظي، وتجمع هذه العلة على علل، وكلها مانعة الاسم من الصرف إذا توافق اجتماع المعنوية منها باللفظية.[٣٦]

أصلها:

فإن قيل: ومن أين كانت هذه العلل؟ يقال: لأن وزن الفعل فرع لوزن الاسم؛ والوصف فرع لوزن الموصوف؛ والتأنيث فرع لوزن التذكير؛ والألف والنون الزائدتان فرع لأنهما يجريان مجرى علامة التأنيث في امتناع دخول علامة التأنيث عليهما؛ والتعريف فرع على التنكير؛ والعجمة فرع لوزن العربية؛ والجمع فرع لوزن الواحد؛ والعدل فرع لأنه متعلق بالمعدول عنه.[٣٧]

قاعدة الأسماء الممنوعة من الصرف:

يُمنَع الاسم من الصرف إذا وجد فيه علتان فرعيتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما، وجميع العلل التي اشطب تمنع الاسم من الصرف على ثلاثة أنواع:

١– ما يُمنع صرفه لعلة واحدة وهو صيغة منتهى الجموع، وما فيه ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة.

٢ – ما يُمنع صرفه لعلتين؛ العلمية، ومعها علة أخرى، وهي التركيب أو التأنيث أو العجمة.

٣ – ما يُمنع صرفه لعلتين أيضاً؛ العلمية أو الصفة، ومعهما الزيادة أو العدل أو وزن الفعل.

فكلُّ ما ذكرناه من هذه الأسماء، وكذا ما أشبهها، لا يجوز تنوينُهُ، وترفع بالضمة، وتنصب وتجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، أما الاسم الذى ينصرف فتتلخص حركات آخره الظاهرة، أو المقدرة في أنه يرفع بضمة واحدة من غير تنوين، وينصب بفتحة واحدة من غير تنوين، ويجر بفتحة واحدة أيضاً من غير تنوين؛ وذلك إذا لم يضف ولم يقترن بـ "أل".[٣٨]

شروطه:

ويشترط لخفض الإسم الذي لا ينصرف بالفتحة، أن يكون خالياً من "أل" وألاَّ يُضافَ إلي اسْم بعده، وإذا دخلت عليه الألف واللام كان جرُّه بالكسرة الظاهرة، ولا فرق بين أن تكون "أل" معرفة، أو موصولة، أو زائدة؛ لأن "أل" بمختلف أنواعها من خواصِّ الأسماء، وكذلك إذا أضيفت انصرف، لاختلاف بين النحويين فيما وصفنا.[٣٩] أنه لا يَقْبَلُ التنوين، وإنما لم يدخله الخفض كما لم يدخله التنوين لئلا يشبه ما يضيفه المتكلم إلى نفسه إذا حذف التنوين مع بقاء الكسر.

صرْفُ الاسماء التي لم تستوف الشروط المَنع:

نظر النحويون في الأسماء العربية، فوجدوا منها منوناً وغير منون، فسموا الأول بالمنصرف، والثاني بغير المنصرف، وعللوه بأن الأول متمكن أمكن في باب الاسمية، فلخفته يجوز أن يلحقه نوع ثقل،

وهو التنوين. أما الثاني، ففيه من شبه الفعل شيء، وكما لا يدخل الفعل التنوين؛ لأنه ثقيل – أثقل من الاسم – فكذلك ما أشبهه من الأسماء، وجعلوا هذا النوع من الأسماء متمكناً، ولكنه ليس أمكن في باب الاسمية، وصرف الممنوع من الصرف جائز عند النحويين جميعهم؛ لأنه الأصل في الأسماء، وبصرفها ترد إلي أصلها، ويعرِضُ الصَّرْفُ لِلمَمْنُوع مِن الصرفِ لأَحدِ أَرْبعةِ أَسْباب:

١ – عدم استكمال الشروط: كل اسم امتنع صرفه لاجتماع العلتين إذا زالت علة واحدة فإنه ينصرف نحو: أَنْ يَكونَ أَحَدَ سَبَبيْهِ العَلَميَّةُ ثم يُنَكَّر فَتَزُولُ منه العَلَمِيَّة، ثم زالت بسبب تنكيره، وبقي بعد زوالها العلة الثانية علة واحدة؛ لأن هذه العلة الثانية الباقية لا تكفي وحدها لمنع الصرف بعد زوال العلمية، فيجب تنكير الاسم إن لم يوجد مانع آخر ولهذا تدخل عليه "رب" وهي لا تدخل إلا على النكرات في الأعم الأغلب، فتقول: "رُبَّ فَاطِمَةٍ وعِمْرَانٍ، وعُمَرٍ، وَيَزِيدٍ، وإبْرَاهِيمٍ، ومَعْدي كَرِبٍ، وأَرْطىً، لَقِيتُهم" بالجر والتنوين، قال الرضى: "يعني بكون العلمية مؤثرة أن يكون منع صرف الاسم موقوفاً عليها، وذلك على ثلاثة أضرب؛ لأنها إما أن تكون سبباً لا غير، أو شرطاً لا غير، أو شرطاً وسبباً معاً."[٤٠]

٢ – التصغير: ولتصغير الأسماء غير المنصرف ثلاثة أحوال:

أ – إذا صغر بعض الأسماء غير المنصرفة صرف لزوال سبب المنع ومن أمثلة ذلك ما يلي: التَّصْغير المُزِيل لأحدِ السَّببين نحو: "عُمَيْر" في تَصْغِير "عُمَر"، فإن هذا التصغير جعل الاسم على صورة لا يصح منعها من الصرف؛ فكلمة: "عمير" ليست كعمر الممنوعة من الصرف سماعاً، أو لما يسميه النحاة: العلمية والعدل، فلا سماع في عمير، ولا عدل فيها.

ب – وعَكْسُ ذلك نحو "تِحْلِئ" عَلَماً، وهو القِشرُ الذي على وَجْهِ الأَدِيم ممّا يَلي مَنْبِتَ الشَّعَر، فإنَّه يُنْصرفُ مُكَبَّراً، ويمنعُ من الصَّرفِ مُصَغَّراً لاسْتِكْمَالِ العِلَّتَيْن بالتصغير، وهما العلمية والوَزْن، فإنَّه يُقالُ في تصغيره "تُحَيْلِئ" فهو على زِنَة "تُدَحْرِج." وفي ألف الإلحاق المقصورة نحو عليق تصغير "علقى" فإنه ينصرف، وكذلك في صيغة منتهى الجموع نحو "جنيدل" تصغير "جنادل" فإنه ينصرف أيضاً."

ج – وأما التأنيث؛ والعجمة؛ والتركيب؛ ووزن الفعل؛ وزيادة الألف والنون؛ فإنها تبقي على المنع بعد التصغير لبقاء السبب نحو سريحين تصغير "سرحان"، فإنه جاز فيه الوجهان الصرف وعدمه، فإذا صغر امتنع من الصرف وجوبا.

٣ – التناسب: ويجوز تنوينه ومنعه من التنوين في حالتين:

أولا: مراعاة التناسب في آخر الكلمات المتجاورة، أو المختومة بسجعة، أو بفاصلة في آخر الجمل؛ لتتشابه في التنوين، من غير أن يكون له داعٍ إلا هذا؛ لأن للتناسب إيقاعاً عذباً على الأذن، وأثراً في تقوية المعنى، وتمكينه في نفس السامع والقارئ، وهي ثلاثة:

أ – التناسب في آخر الكلمات المتجاورة: ومن ذلك كلمة: "سلاسلا" بالتنوين في قراءة من قرأ قوله تعالى: (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا) { سورة الإنسان: الآية ٤.} فقد ونُوّن الكلمة لمراعاة للتي تليها وتجاوزها.

ب – المختومة بسجعة: وكذلك كلمة "قوريراً" في قراءة من قرأها بالتنوين في قوله تعالى يصف أهل الجنة: (مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا * وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا * وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا) {سورة الإنسان: الآية ١٣ . ١٦.} فقد نوّنتْ كلمة "قواريراً" الأولى لمراعاة التنوين في الجملة التي قبلها، ومراعاة لآخر الجملة التي بعدها، ونونت كلمة: "قواريراً" الثانية لمراعاة الأولى، نهاية الآية السابقة، فإنها منونة أيضاً.

ج – فاصلة في آخر الجمل؛ لتتشابه في التنوين: ومن أمثلته قراءة من قرأ: "يغوث"، و"يعوق" منونتين في قوله تعالى: (وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) { سورة نوح: الآية ٢٣.} فقد نونت الكلمتان مراعاة لما حولهما من كلمات أخرى منونة.

ثانيا: ينصرف الاسم الذي لا ينصرف للمناسبة:

إرَادَةُ التناسب كقوله تعالى: (كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُود) {سورة هود: الآية ٦٨.} انصرف الأول لأن المراد أبو القبيلة، وامتنع الثاني من الصرف لأن المراد القبيلة نفسها. وكما صرف ما لا ينصرف للتناسب (فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِي) {سورة النمل: الآية ٢٢.} ويبدو أن الأمر في هذا الشأن راجع إلى اختلاف اللهجات.

٤ – الضرورة الشعرية

الشائع في أكثر الكتب النحوية أن "الضرورة" خاصة بالشعر وحده، لكن بعض المحققين لا يرون هذا التحديد الضيق، كما صرح "ابن بري": بأن الضرورة ليست مقصورة على الشعر وحده، وإنما تشمل السجع والفواصل أيضا، وذكر ذلك "في رسالته المطبوعة في نهاية: "مقامات الحريري"، وفيما يلي نص كلامه في "ص١١ من تلك الرسالة" بقوله: "اعلم أن للسجع ضرورة الشعر، وأن له وزنا يضاهي ضرورة الوزن الشعري في الزيادة والنقصان والإبدال، والتقديم والتأخير، وغير ذلك. وحذفوا التنوين فيه كما حذفوه في الشعر وقد جاء مثل هذا في فواصل القرآن؛ لتتفق الفواصل."

فمن الزيادة قوله تعالى: (يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا * وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا) {سورة الأحزاب: الآية ٦٦ – ٦٧.}فقد زيدت ألف في آخر كلمة "السبيل"؛ مراعاة لكلمة "الرسول" وزيدت ألف في كلمة: "الرسولا" لأن الآيات التي قبلها مختومة بكلماته منونة، منصوبة آخرها ألف، وكذلك زيادتها لمراعاة أواخر الآيات التي قبلها المختومة بكلمات منصوبة آخرها ألف "أليما، بصيراً..." فزيدت الألف في الفواصل كما تزاد في الشعر، آخر القافية بقصد الإطلاق.

ومن النقص قوله تعالى: (وَالْفَجْرِ (١) وَلَيَالٍ عَشْرٍ (٢) وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ (٣) وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ) { سورة الفجر: الآية: ١– ٤.} فحذفتل الياء من "يسر" اتباعاً للوتر، وما تقدمه، وكذلك حذفت الياء من"أكرمني، وأهانني"، في قوله تعالى: (فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ (١٥) وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ) {الفجر: الآية ١٥– ١٦}كما حذفت في الشعر في قول الأعشى:

فَهَلْ يَمْنعني ارتيادي البلا * دَ من حذَرِ الموتِ أن يأتيَنْ.

ومِن شانئٍ كاسف وجْهُهُ * إذا ما انتَسبْتُ لهُ أنكَرنْ.[٤١]

"أي: يأتيني" ياء المتكلم، فمن العرب من يسكنها في الوصل، فإذا وقف عليها بسكونها أو حذفها وأسكن ما قبله، يقول فيه ابن مالك في ألفيته:

وَلِاضْطِرَارٍ أَو تَنَاسُبٍ صُرِفْ * ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِف.[٤٢]

نتائج البحث

وفي آخر هذه المقالة توصلنا إلى أن الأسماء الممنوعة من الصرف لا يجوز تنوينُها، وترفع بالضمة، وتنصب وتجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، شريطة أن تكون خالية من "أل" وألاَّ تُضاف إلي اسْم بعدها. وإذا دخلت عليه "أل" أو أضيف إلى اسم بعده كان جرُّه بالكسرة الظاهرة، وينون بالحركات الثلاث، ويصرف هذه الأسماء الممنوعة من الصرف في الأحوال الأربعة المذكورة.

التوصيات:

يوصي الباحث نفسه والطلبة أمثاله بأن يواصلوا البحث في الموضوع نفسه تطبيقاً على نصوص العربية وبخاصة: القرآن الكريم؛ والحديث النبوي الشريف؛ والشعر العربي قديمه وحديثه؛ وسائر نصوص العربية والإسلامية الحديثة؛ ومنها الصحافات والمجلَّات والمقالات، وغيرها، لتداخل الأسماء فيها، والله أعلم.

هوامش البحث والمصادر:

القرآن الكريم.

(١) انظر: عبد الله غونى تجانى **مساهمة علماء برنو تجاه علم النحو:** بحث فى مستوى الليسانس، قدمه لقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة ميدغرى، سنة. ١٩٩٤م.

(٢) انظر: المقري، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، **المصباح المنير:** دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد، د. ط. المكتبة العصرية، د. س. ج ١، ص ١٧٦.

(٣) انظر: البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، **صحيح البخاري:** تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة– جامعة دمشق، ط. ٣، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ج ٢، ص ٦٦١.

(٤) انظر: المرسي، علي بن إسماعيل بن سيده أبو الحسن المرسي، (ت: ٤٥٨هـ) **المحكم والمحيط الأعظم:** تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د. ط، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٠م، ج ٨، ص ٣٠٣.

(٥) انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، **لسان العرب:** د. ت. ط ١، دار صادر بيروت ج ٩، ص ١٨٩.

(٦) انظر: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، **تهذيب اللغة:** تحقيق: محمد عوض مرعب، ط ١، دار إحياء التراث العربي– بيروت – ٢٠٠١م، ج ١٢، ص ١١٣.

(٧) انظر: الزهري، محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، **الطبقات الكبرى:** د. ط. دار صادر بيروت، ج ١. ص ٢١٣.

(٨) انظر: المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس المبرد،(ت: ٢٨٥هـ) **الكامل في اللغة والأدب:** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م، ج ٣، ص ٨٩.

(٩) انظر: السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، (٤٢٦هـ ٤٨٩هـ) **تفسير السمعاني:** تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم: د. ط. دار الوطن – الرياض، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م، ج ٢، ص ٣٦٢.

(١٠) انظر: البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، **السنن الكبرى:** تحقيق: محمد عبد القادر عطا، د. ط. مكتبة دار الباز مكة المكرمة، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، ج ٢، ص ٢٨٢.

(١١) انظر: البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، (ت: ٥١٦هـ) **معالم التنزيل:** د. ت. ط ١، دار السلام الرياض، ١٤١٦هـ، ج ٤، ص ١١٥.

(١٢) انظر: المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، **شرح ديوان الحماسة:** مصدر الكتاب، موقع الوراق، http://www.alwarraq.com ج ١، ص ٣٤٧.

(١٣) انظر: الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، **سنن الترمذي:** تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، د. ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت. د. س. ج ٥، ص ٥٦٦.

(١٤) انظر: الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، أبو القاسم، (٤٦٧هـ / ٥٣٨هـ، ١٠٧٤م/ ١١٤٣م) **أساس البلاغة:** تحقيق: ب، د.، دار الفكر، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، ج ١، ص ١٦٨.

(١٥) انظر: أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (٢٨٨هـ/ ٣٥٦هـ) **الأمالي في لغة العرب:** د. ت. د. ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م، ج ٢، ص ١٩٤.

(١٦) انظر: أبو الفرج الأصفهاني، **الأغاني:** تحقيق: سمير جابر، دار الفكر – بيروت، ط ٢، ج ٢٢، ص ٣٤٦.

(١٧) انظر: الفهرس الموضوعي لمجلة مجمع اللغة العربية: متن المعجم: د. ت. د. ط. د. ن. د. س. ج ٢، ص ١٤٨.

(١٨) انظر: المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس المبرد، (ت: ٢٨٥هـ) **المقتضب:** تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، د. ط. عالم الكتب بيروت، د. س. ج ٣، ص ١٧١.

(١٩) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي، **المنصف:** د. ت. د. ط. د. ن. د. س. ج ١، ص ٢٠.

(٢٠) انظر: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري، **أسرار العربية:** تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط ١، دار الجيل بيروت، ١٩٩٥م، ج ١، ص ٥٥.

(٢١) انظر: ابن مالك الأندلسي، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، أبو عبد الله **ألفية ابن مالك في النحو والصرف:** قام بتنسيقها وفهرستها: علي بن نايف الشحود، (الباحث في القرآن والسنة) ج ١، ص ٣٥.

(٢٢) انظر: عباس حسن، (ت: ١٣٩٨هـ) **النحو الوافي:** د. ت. ط. ١٥، دار المعارف، د. س. ج ٤، ص ٢٠٠.

(٢٣) انظر: حسين بن أحمد بن عبد الله آل علي، **شرح ألفية ابن مالك:** د. ت. د. ط. د. ن. د. س. ج ١، ص ١٨٦.

(٢٤) انظر: الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، **معاني القرآن:** تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وغيره، دار المصرية مصر، ج ٥، ص ١٨١.

(٢٥) انظر: أبو مسحل الأعرابي، عبد الوهاب بن حريش الاعرابي، **النوادر:** د. ت. د. ط. د. ن. د. س. ج ١، ص ٨٥.

(٢٦) انظر: الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، مرتضى الزَّبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس:** تحقيق: مجموعة من المحقّقين، د. ط. د. ن. د. س. ج ٢٦، ص ٢٥.

(٢٧) انظر: الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور الثعالبي، **التمثيل والمحاضرة:** د. ت. د. ط. د. ن. د. س. ج ١، ص ١.

(٢٨) انظر: المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس المبرد، **المقتضب:** د. ت. د. ط. د. ن. د. س. ج ٣، ص ٣٠٩.

(٢٩) انظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، **كتاب لسيبويه:** تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، د. س. ج ٣، ص ١٩٣.

(٣٠) انظر: ابن السراج النحوي، محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي،(ت: ٣١٦هـ) **الأصول في النحو:** تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، د. ط. مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ج ٢، ص ٧٩.

(٣١) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصولي، (ت: ٣٩٢هـ) **الخصائص:** تحقيق: محمد علي النجار د. ط، عالم الكتب بيروت، د. س.، ج ١، ص ٤٨،

(٣٢) انظر: المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي،(ت: ٤٥٨هـ) **المحكم والمحيط الأعظم:** تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د. ط. دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٩٤.

(٣٣) انظر: إبراهيم مصطفى وغيره، **المعجم الوسيط:** تحقيق: مجمع اللغة العربية، د. ط. دار الدعوة، د. س. ج ٢، ص ٦٢٣.

(٣٤) انظر: اللبدى، محمد سمير نجيب اللبدى، **مجمع المصطلحات النحوية والصرفية:** د. ت.، د. ط.، د. ن.، د. س.، ج ١، ص ١٥٧– ١٥٨.

(٣٥) انظر: الإستراباذي، رضي الدين الإستراباذي، **شرح الرضي على الكافية:** تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، (الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية)، طبعة جديدة، جميع حقوق الطبع محفوظة جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م، ج ١، ص ١٠٠ – ١٠١.

(٣٦) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت: ٩١١هـ): **الإقتراح:** د. ت. د. ط. د. ن. د. س. ج ١، ص ٣٠٤ . ٣٠٧ .

(٣٧) انظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربية:** د. ت. د. ط. د. ن. د. س. ج ١، ص ٢٧٦.

(٣٨) انظر: الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: ١٤١٧هـ) **الموجز في قواعد اللغة العربية:** د. ت. ط ١، دار الفكر، بيروت لبنان، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، ج ١، ص ٧٤.

(٣٩) انظر: الزجاج، أبو إسحاق الزجاج، **ما ينصرف ومالا ينصرف:** تحقيق: هدي محمود قراعة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٩١هـ ١٩٧١م، ج ١، ص ٦.

(٤٠) انظر: الأستراباذي، رضي الدين الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية:** ج ١، ص ١٦٧ – ١٦٨.

(٤١) انظر: ابن عبد ربه الأندلسي، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، (٢٤٦هـ/ ٣٢٨هـ): **العقد الفريد:** د. ت، دار إحياء التراث العربي، بيروت / لبنان، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، ج ٥، ص ٤٨٠. وابن رشيق القيرواني، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه:** موقع الوراق، http://www.alwarraq.com ج ١، ص ٢١٧.

(٤٢) انظر: ابن مالك الأندلسي، **ألفية ابن مالك في النحو** ج ١، ص ٣٦.